فتصدق احدهما امونا له بثلث فقسم لا بنصفه ولو اعتق او حاباا وجب
اعتبر من الثلث فان حاذى ثم اعتق وضاق الثلث فالمحاباة اولى او
عكس فهما سواء او حابى بين عتقين فنصف الثلث للمحاباة ونصفه
للعتقين او اعتق بين محابتين فنصفه للاولى ونصفه بين الثانية و
العتق وقالا العتق اولى مطلقا وما قدمنا ما قدم مطلقا ولو اشترى
ابنه في مرضه بالف وقيمته خمسمائة واعتق عبدا قيمته خمسمائة وهما
المال فالمحاباة نافذة وعليها السعاية في قيمتها والابن لا يرث وقالا
العتق اولى ويسعى الابن وحده ويرث او بالف وهي قيمته وله الثمان عتق
وورث والسعاية للاجنبي ولو اوصى بان يشترى بكل ماله عبد
فيعتق فلم يجيزوا فهي باطلة وقالا يشترى بالثلث او بهذه المائة
ويعتق فهلك بعضها فالباقي لا يعتق به او بان يحج بها فهلك بعضها
حج بالباقي من حيث بلغ ويقدم الفرايض كالحج والزكوة والكفارة ومن
غيرها ما قدمه او لعبده بثلث فثلثه حر بعد موته وعليه السعاية في
ثلثيه وله ثلث باقي تركته وقالا يعتق كله ويتمم له الثلث من الباقي
ولو قال لغير مدخول بها انت طالق او عبدي هذا حر ومات مجهلا

فنصفه حر وعليه السعاية في نصفه ولها ميراثها ومهرها وقالا نصف
الحيوان وثلثة ارباع المهر وبامرها باستيفاء ذلك من السعاية وغيرها
وامرها بنصف المهر منها والباقي من غيرها ولو اعتق المريض امته
ثم تزوجها وقيمتها اكثر من الثلث فنكاحها فاسد ولو اوصى بخدمة
عبده او بتكذا دراهم سنين معلومة او ابدا فان خرج العبد من الثلث
سلم للخدمة وان كان هو المال خدمه يوما والورثة يوما ين فان مات
نعيده اليهم او في حيوة الموصى بطلت ولو سكن ثلثها وهي المال الورثة
لا يملكون ثلثي الثلثين وبجنبه اولاد اخ ثم لآخر ينصفه يعطى
النصف للثاني وجعله بينهما وقيل كونه بينهما وفاق والوصية بحمل
في سبيل الله غير معتبرة واجازها بالوقفية او بالثلث في سبيل الله
تخص الجهاد واصناف منقطع الحاج **فصل** اذا اوصى لحيوان
فهي للملاصق وقالا لهم ولغيرهم ما سكن محلته وبجنبهم مسجدها
او لاصهاره كانت لكل ذي رحم محرم من امراته او لاختان فلذوي
كل ذات رحم محرم منه او لاقربائه فهي للاقرب فالاقرب من كل ذي
رحم محرم منه اثنين فصاعدا وقالا الكل بالسوية بنسب الحاق اب له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)